الجمهورية العربية المتحدة

اجتماعات : ١٤

محضر

اجتماع السيد رئيس الجمهورية
بالسادة الوزراء
في يوم الاثنين ١١ ديسمبر سنة ١٩٦١

ديسمبر ١٩٦١

محضـــر
اجتماع السيد رئيس الجمهوريـــة
مع هيئـة الـــوزارة
يوم الاثنين الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦١

استأنف السيد الرئيس جمال عبد الناصر اجتماعاته بالسادة نواب رئيس الجمهورية والوزراء ونواب الوزراء فى تمام الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الاثنين الموافق ١١ ديسمبر سنة ١٩٦١ بالقصر الجمهورى بالقبة .

وقد تخلف عن الحضـــور :

السيد / المشير عبد الحكيم عامر	نائب رئيس الجمهورية
السيد / الدكتور ثروت عكاشـــه	وزير الثقافة والارشاد القومى
السيد / عباس رضـــــوان	وزير الدولـــة
السيد / الدكتور عبد العزيز السيد	وزير التعليم العالـــى

وقد بأعمال السكرتارية السيد / عبد السلام بدوى سكرتير عام حكومـــة الجمهورية العربية المتحدة .

السيد الرئيس : نستكمل موضوعات الجلسة السابقة .. هل عند أحدكم آراء جديدة ؟

السيد / فتحى الشرقاوى : أتيح لى فى الفترة القليلة الماضية أن أرى المسألة الخاصة بالمؤسسات .. واستطعت أن اصل الى بعض الأشياء التى قد تكون صالحة للعرض فقط وان لم تكتمل .. وأنا أقول أن سيادتكم دعوتم الى الحديث عن وضع المؤسسات فى حدود اعتبارين .. الاعتبار الأول هو الا نربطها بالجهاز الحكومى لكى يكون هناك نوعا من المرونة .. والاعتبار الثانى هو ضمان نوع من تحديد المسئولية والاختصاص .. فعلى ضوء هذين الاعتبارين انتهيت الى نقاط أو قواعد تكون محل نظر عند وضع التنظيم .. وهى :

ان التنظيم الذى أراه .. يلزم أن يقوم على قاعدتين .. الأولى هى الاستقلال الكامل بالنسبة للوحدة الانتاجية (الشركة) فيما يتعلق بالادارة والتنفيذ .. والقاعدة الثانية هى المركزية فيما يتصل بالرقابة .. على أن تكون تلك الرقابة فى قناة عمودية وفردية .. بمعنى الا تتعدد جهات الرقابة والا يتخذ من الرقابة وسيلة للتدخل فى الادارة أو التنفيذ .. وذلك بوضع قواعد موضوعية لتحقيق تلك الرقابة بحيث لا تستغل للتدخل فى الادارة .

وأرى أن يكون تقسيم المؤسسات أو الشركات تقسيما نوعيا على أدق معنى النوعية .. بمعنى أن يلزم أن يراعى التماثل الكامل فى التقسيم .. ولا مانع من أن تتعدد المؤسسات فى هذه الحالة .. أى يزيد عددها بقدر ما يقتضيه التقسيم النوعى الضيق المعنى .. فمثلا بالنسبة للمواد الغذائية لا يمكن أن تكون لها مؤسسة واحدة لأن هناك تباينا فى تلك المواد يقتضى وجود تقسيم بينها .

وفى رأيى أن الاقتراح القائل باسناد رئاسة مجلس الانتاج الى السيد رئيس الجمهورية .. أنا لا أوافق عليه .. لأن رئيس الجمهورية هو الجهة الرئيسية التى يسأل أمامها المسئولون .. فأرى أن تسند تلك الرئاسة لمن يختاره رئيس الجمهورية حتى يكون الجميع مسئولين امامه .

وفى اعتقادى اننا لو أخذنا بنظام المدير فقط سنحل مجالس الادارات .

السيد الرئيس : لقد حلينا ها فى شهر يوليو .. والنظام الموجود هو عبارة عن أن رئيس مجلس الادارة فقط هو الوحيد المعين من خارج الشركة ومعه المدير و ٣ يمثلون مديرى الأقسام المختلفة و ٣ من الموظفين الكبار .

السيد / فتحى الشرقاوى : أنا أقول انه يجب أن نعتبره هو المسئول لكى نحدد مسئوليته .

السيد الرئيس : هو مسئول كمدير .

السيد / فتحى الشرقاوى : هل لمجلس الادارة حق الاشراف عليه ؟

السيد الرئيس : نعم .. أما اذا انفرد أحدهم فاننا " نشوفه " .. وهم فى الحراسات كانوا يعينون اقاربهم .. وعندما عيّن أحدهم حارسا .. كان أول ما فعله أن عيّن زوج ابنته وزوج اخته واستقل واعتبر أن هذه عزبة أبيه .. ونحن نقول ان عملية الاشراف خطوط عريضة .. أن هذا لاينفع .. لا يمكن أن تكون الرقابة خطوط عريضة .. وأنا فى رأيى أن تكون هناك مركزية فى الرقابة والتخطيط .. ولا مركزية فى التنفيذ .. انهم يتلاعبون .. اذا حددت أنا المكافأة قرروا هم بدل استقبال .. أحد الأشخاص كان مديرا وأصبح رئيسا لمجلس ادارة اخذ ٣٠ ألف جنيه مكافأة .. وذلك الى جانب التحايل .. ولا يوجد الاخلاص الكامل .. وشخص مرتبه ١٢٠٠ جنيه ثم وصلت مكافآته الى ٢٧ ألف جنيه .. وأنا لو كنت أعمل " وراهم " .. فلا فائدة اطلاقا لأنهم " يدوخوا " بلد .. ومن يذق منهم طعم المبلغ الكبير يريد أن يزيده .. فهم بدون رقابة يخربون "البلد " .. وأنا فى رأيى أن هذه الفئة ليست اشتراكية .. وحتى من لا يملك شيئا .. فانه وضع نصب عينيه أن يصبح مثل "عبود " .. فعملية الاستقلال وتعبيرات الخطوط العريضة أنا غير مؤمن بها .. وقد وزعت شركة السكر فى يوم

من الأيام نصف مليون جنيه كأرباح .. و ٢/٣ أسهم هذه الشركة ملك عبود ..
فعندما يوزع نصف مليون جنيه أو ٦٠٠ الف جنيه فانه يحصل على ٤٠٠ ألف جنيه .. وقد ظل هو ١٢ عاما يدير شركة السكر ولم يعط احدا مليما ولم يوزع ارباحا .. وهذه كلها عمليات تعطى صورة لا تطمئن .. ولابد من الرقابة والمركزية .. المركزية فى الرقابة .. لماذا أصدرت قرارا بأن يكون تعيين كل من يتقاضى ١٥٠٠ جنيه سنويا بقرار من رئيس الجمهورية ؟ .. لأنى أعرف أناس كانوا يعملون بمرتب ٨٠ جنيها فى الشهر وأصبحوا يعملون بمرتب ٥٠٠ جنيه فى الشهر .. وشخص كان يبحث عن عمل بمرتب ٥٠ جنيها .. ولكنه الآن يتقاضى ٦٠٠٠ جنيه فى السنة .. هذه شطارة .. ثم مسألة "الشلل" .. هذا يعطى ذاك وذاك يعطى هذا .. ثم يكونون "شلل" والعملية "ماشية" .. وأنا قلت قبل ذلك أن أعضاء مجالس الادارات يجب أن أوافق عليهم أنا شخصيا .. ثم ظهر أن هناك أناس يتقاضون ماهيات أكبر من رئيس مجلس الادارة .. فقلت يكون تعيين أعضاء مجلس الادارة بقرار من رئيس الجمهورية .. وهذه محاورة .. ولذلك .. فان كل هذه الأشياء هى التى جعلتنى أعمل هذه الرقابة بأن أوقع أنا نفسى قرار تعيين من يتقاضى ١٥٠٠ جنيه فى العام .. هذا هو الوضع وأنا أعرف الأوضاع الموجودة الخاصة بالناس والطبيعة .. والتعيين فى الوظائف التى يزيد مرتبها على ١٥ جنيها شهريا قلنا أن يكون بمسابقة .. ونجد من يعمل مسابقة يجعلها مشروطة بشروط ليعين من يريد .. وكأنه قد وضع اسماءهم قبل المسابقة .. أنا لو جاءنى شخص لأوظفه .. فانى لا أعرف .. ثم بعد ذلك أجده قد عيّن بمرتب ٥٠٠ جنيه فى الشهر .. كيف هذا ؟؟؟ .. هذا هو الوضع .. لماذا ؟ .. لأنهم " بيتلموا " على بعضهم .. لا أحد يفكر كما نفكر نحن .. ثم عملية المكاتب الفخمة والتكييف والرخام .. اننا اذا تركنا المدير بمفرده سيحصل تحكم وديكتاتورية شنيعة .. وكل هذه ليست عمليات جديدة .. فمثلا فى شركات بنك مصر .. نجد " شلة " حمدى .. و " شلة " حمادة .. ثم لماذا نقول ان الجهاز الحكومى سيوجد روتين ؟؟ اننا أنشأنا هذه المؤسسات للتحلل من الروتين .. اننا يجب الا نعطى الناس قيمة اكثر مما تستحق .. والا فاننا سنجدهم قد اغرقونا .. ان الشخص المسئول عن الحديد فى اسوان له مكتب خاص هنا فى القاهرة وتأتيه "البوستة" من اسوان .

أنا رأيى فى هذه المرحلة لابد أن تكون هناك centeralization فى الرقابة .. ويجب أن يكون هناك تفتيش ومتابعة .. ان الأخ بغدادى "بيهاتى" منذ ثلاث سنوات .. وأخيرا سأضطر الى ارسال البوليس الحربى وأستريح .. وأنا اذا فعلت هذا فانهم سيرسلون الأوراق المطلوبة قبل مغرب اليوم .

هذه هى النقاط التى أردت أن أعلق عليها .. وبالنسبة لمجالس الادارات التى جاءت كلها فى منتهى السوء .. وأنا فى شدة الأسف .. وقد راجعت بنفسى مجالس الادارات اسما اسما .. "حاجة تغم" وتدعو الى اليأس .. "الشلل" والأصحاب .. وكلهم معروفين .. ولذلك لم أصدر قرار تشكيل هذه المجالس .. وكان المفروض أن يصدر قبل ديسمبر .. وقد شكلت لجنة للمراجعة من كمال الدين حسين وعلى صبرى وكمال رفعت .. وكانت نتيجة بحث هذه اللجنة أن "فوّروا" اكثر من ٦٠٪ .. لذلك قررت تأجيل هذه العملية مادمنا سنعيد التنظيم .. ولاداعى لتشكيل المجالس الآن .. لأن كل واحد مقدم "شلل" .. وقد أرسلت للمخابرات فقالوا ان هذا من "شلة فلان" .. وهؤلاء يقضون ليال حمراء وأشياء من هذا القبيل .. وهذا هو نتيجة ترك السلطة للناس .. وسأضطر الى ايقاف هذا كله .. وأقوم بالمراجعة بنفسى .. ونحن نخطب ونتكلم .. ولكن لا فائدة .. ونفس العملية موجودة .. وهذا مرض فى المجتمع .. واذا لم تكن هناك مركزية كاملة ورقابة كاملة ومحاسبة كاملة فان الدنيا كلها "تبوظ" .. نحن اليوم لسنا الدولة التى كانت ايام "صدقى باشا" .. لقد كانت دولة "صدقى باشا" عبارة عن مجموعة من الخفراء يقفون على جانبى شريط السكة الحديد ليصفروا لكل من يسافر من الحكام .. نحن اليوم دولة مسئولة عن الانتاج والخدمات مسئولية كاملة .. وقد تطورت مسئولية الدولة منذ عام ١٩٥٧ تطورا كبيرا جدا .. وهى تقوم بدور اساسى فى كل شىء .

ان احمد عبود لم يكن عنده مثل هذه الأشياء وهذا التحايل والمحاورة .. كان يدفع رشاوى .. ولكن كانت لديه مركزية .. ولم يستطع أحد أن يفعل شيئا عنده .. لقد أدار شركة السكر ١٢ سنة .. ولم يحدث شىء عنده .

السيد / مصطفى خليل : كان الكلام فى الجلسة الماضية عن المؤسسات وجعلها نوعية .. وأنا أؤيد هذا الرأى .. لأنه اذا تجمعت المؤسسات الهندسية مثلا فى مؤسسة واحدة تقريبا فانه سينتفع بالفنيين الموجودين ويسهل الاشراف .

اما بخصوص أجهزة الرقابة فان الاشراف الفنى على صناعة الغزل والنسيج مثلا يختلف عن صناعة البترول وهذا يختلف عن غيره من الصناعات .. بهذه الطريقة سيكون الاشراف الفنى على المؤسسة النوعية أيسر من المؤسسة المتعددة الأغراض .

السيد / حسين الشافعى : فى مجال التقسيم النوعى كأساس تنظيمى يساعد على جمع الامكانيات والاستفادة منها أحسن استفادة .. لكن بالنسبة للبنوك لا يجب أن تتبع التقسيم النوعى .. من الممكن أن يكون البنك المركزى الوسيلة التى تجمع جميع البنوك فى مجال القطاعات المختلفة .. الأساس .. كل قطاع يكون له مصرف لأن هذه الوسيلة التى تمول وتعرف التفاصيل الفنية لكل قطاع .. التمويل فى قطاع المبانى يختلف عن التمويل فى مجالات التجارة والتصدير .. ولذلك فالبنك المركزى يقوم بدور المتابعة لأننا سوف ننتهى الى أن جميع المشروعات تكون قروضا لتمويلها .. ويكون البنك الوسيلة الحسابية بحيث عند عمل المستخلصات أو الحساب الختامى يكون أضمن وسيلة لمعرفة صورة الانفاق والتنفيذ .

وبالنسبة للأسس الاقتصادية التى من المفروض أن تتبعها جميع البنوك مثل سعر الفائدة بالنسبة للقروض طويلة الأجل أو القصيرة .. تكون البنوك كفروع للبنك المركزى وترتبط بالصناعة أو الانتاج حتى يستفاد من الخبراء الموجودين فى كل قطاع .. وكانت توجد فكرة فى وقت من الأوقات بتجميع البنوك .. وفى اعتقادى أن هذا النوع الوحيد من النشاط الذى يوزع فى المجال النوعى ويرتبط بالأسس الصناعية .

السيد الرئيس : رأيى بالنسبة للبنوك أن نغير جميع نظرياتنا للأمور فى نظامنا الاشتراكى .. عمل البنوك اليوم يجب أن يختلف عن عملها فى ظل النظام

الرأسمالى .. وهذا يستدعى وجود مركزية كاملة .. ويخصص للتجارة قروضا معينة وللتموين قدرا معينا من القروض وكذلك التجارة الخارجية .. أى يوجد تخطيط ورسم جميع الصورة الموجودة وعلى طول السنة يمكن التعديل فيها .

البنوك اليوم "هيصة" .. والعمل يسير بدون سياسة .. وزارة الاقتصاد تصدر للبنوك توجيهات يومية .. ولكن هل توجد سياسة مرسومة وفق خطتنا التجارية والصناعية والاقتصادية ؟ لا .. العملية تسير بدون هدف وبدون خطة اللهم الا تمشية حال .. الذى أتصوره اليوم ولو أن البنوك اسماؤها متعددة لكن هى فى الأصل تعمل كبنك واحد له فروع .. أى يكون البنك الأهلى وبنك مصر فرعا لبنك واحد .. وهذا لابد من عمل خطة ويختص كل بقطاع معين .. فمن الممكن أن يعمل بنك للتجارة وآخر للصناعة .. وتكلمت فى هذا أعتقد عام ١٩٥٧ حيث طلبت فى جلسة تقسيم البنوك الى ثلاثة أقسام .. وفى الحقيقة توزيع البنوك على المؤسسات ضرورى .. فمثلا نجد بنك اسكندرية حقق أرباحا ووفر قدره ٦ مليون جنيه فى كم سنة ...

السيد / عبد المنعم القيسونى : فى مدة أربع سنوات .

السيد الرئيس : لابد ان يكون هناك بنك يكون "الأم" لهذه البنوك .. والعملية الفنية التى ذكرها الأخ حسين الشافعى لم يدرس الناحية الفنية فى الشخص .. ولكن ينظر اليه من ناحية اذا كان مأمونا وله نفوذ .

السيد / حسين الشافعى : هذا هو المتبع .. فمثلا البنك العقارى عندما طلبنا منه أن يتولى المقاولات رفض وفضل القيام بعمل الحجوزات لأنه يربح منها .

السيد الرئيس : لو أنشئت مؤسسة للبنوك أفضل حيث تتولى الدراسة وتكون بمثابة الأم للبنوك وتكون عندها المعلومات عن المركز المالى لكل مشروع فى البلد .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : من الممكن أن تكون هناك بنوك متخصصة مثل البنك العقارى والبنك الصناعى والبنك الزراعى .. وتكون هناك بنوكا غير متخصصة وهى البنوك التجارية التى تتعامل مع الجمهور بصفة عامة .. وهذا النوع الأخير من المصلحة أن يبقى .. وليس من الضرورى أن تكون كل البنوك متخصصة .

السيد الرئيس : من الممكن أن تبقى البنوك التجارية .. ولكن يجب أن نعرف هل تكسب الشركات أم لا .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : هناك مركز تجميع للائتمان بحيث نستطيع معرفة مركز كل شركة .. وأنا كنت فاهما أن الشركة الواحدة تقترض من بنك واحد وليس من عدة بنوك .. وقد يكون هذا من المصلحة حتى لا تخفى نشاطها .

السيد الرئيس : لقد حدث فى العام الماضى أن الشركات سحبت المبالغ الخاصة بها من البنك المركزى قبل نهاية العام المالى وأودعتها فى بنوك أخرى .. وذلك خشية أن ينتهى العام المالى دون أن تصرف هذه المبالغ فتضيع عليها .. ثم بعد ذلك يقولون أنهم استثمروا ١٠٠ ٪ والحقيقة أنهم سحبوا نقودا ١٠٠ ٪ .

السيد / حسين الشافعى : بالنسبة لموضوع الميزانيات والمراجعة .. هناك نظام معمول به فى يوغوسلافيا .....

السيد الرئيس : نترك هذا الموضوع الآن .. ونؤجل بحث موضوع الميزانيات والنقد وتقرير المتابعة ومصاعب تنفيذ الخطة وتكاليف الانتاج واللوائح .

السيد / موسى عرفه : أثير فى الجلسة الماضية موضوع وضع الاعتمادات .. وهل توضع تحت تصرف الجهة التى تتابع أو الجهة التى تنفذ ...

السيد الرئيس : هذا سنحله .. والعملية واحدة .. وأنا لم أشأ فتح المناقشة فى هذا الموضوع .. وحله متوقف على حل الموضوع الآخر .. وقد كان الكلام على هيئة السنوات الخمس على أساس انها تنفذ .

السيد / موسى عرفه : الأخ الدكتور عزيز يريد ....

السيد الرئيس : هو يريد أن يقوم بالتنفيذ .. وقد كان اسم الهيئة هيئة تنفيذ مشروعات السنوات الخمس ..

السيد / عزيز صدقى : فيما يختص بالقطاع العام والقطاع الخاص .. امامى أرقام الانتاج فى صناعة الغزل والنسيج التى ابتدأت بشركات بنك مصر .. لقد كان الانتاج لغاية سنة ١٩٥٧ حوالى ١٤٧ مليون جنيه .. وسيصل فى هذا العام الى ٢٧٠ مليون جنيه .. والدولة - أى القطاع العام - هى التى قامت بالتنفيذ كله منذ عام ١٩٥٧ حتى ١٩٦١ أى أن ضعف ما تم تحقيقه بشركات بنك مصر وغيرها عمل فى أربع سنوات فقط .. وبالنسبة للصناعات الكيماوية لغاية ١٩٥٧ كان الانتاج ٣٧ مليون جنيه .. وسيصل هذا العام ١٩٦١ الى ٥٦ مليون جنيه أى اننا فى أربع سنوات انتجنا ٨٠٪ زيادة عما تم فى ٣٠ سنة .. وهذا الكلام يجب أن يعرفه الجميع .. وقد اثبت القطاع العام انه اكفأ بكثير من القطاع الخاص .. وقد لفتت نظرى هذه الصورة عند مراجعة أرقام الانتاج .. وهذه تعتبر احكام قطعية على نجاح القطاع العام .. ونحن لا نتكلم مجرد كلام .

السيد / فتحى الشرقاوى : لاشك فى زيادة الانتاج فى القطاع العام .. ونحن لا نقارن بين الانتاج العام والانتاج الخاص حيث أن الأرقام تثبت زيادة الانتاج فى القطاع العام .. ونحن اخترنا طريقنا الاشتراكى ونريد أن نترجم مشروعاتنا الى شئ يحسه الشعب .. زاد الانتاج بالنسبة لقطاع الغزل والنسيج ولكن نريد أن يستفيد المستهلك من هذا وذلك ببيع المتر من الأقمشة الشعبية بسعر

يقل عما كان عليه الثمن فى القطاع الخاص خصوصا ونحن نعرف انه كان يوجد تلاعب فى الميزانيات واعطاء مرتبات خيالية ٠٠ وانى أرى أن زيادة الانتاج معناها خفض الثمن ٠

السيد الرئيس : لقد قلت هذا الكلام فى الجلسة الماضية ٠٠ لا يمكن أن يخفض ثمن الأقمشة الا بعد التنظيم ودراسة الوضع ٠٠ اذا قلت اليوم يخفض سعر المتر من الأقمشة ١٧ مليما مرة واحدة بدون دراسة أعتقد أن هذا الاجراء ليس سليما ٠٠ نحن أكثر استعجالا بخصوص تخفيض الأثمان ولكن ليطمئن قلبى يكون هذا نتيجة دراسة ٠٠ الدولة لن تدفع ٤ مليون جنيه فرق ثمن ولكن على ضوء اعادة التنظيم والبحث نخفض نسبة معينة من الثمن ٠٠ اننا نجد الشركات كانت تنتج المصنوعات الغالية ولم تنتج المصنوعات الشعبية ٠٠ فنجد أن شركات الغزل كانت تنتج الحرير لأنه يباع بثمن مرتفع وتجنى من ورائه أرباحا طائلة أو تنتج الأقمشة المصنوعة من القطن طويل التيلة لنفس السبب السابق ٠

السيد / كمال رمزى استينو : جميع الأسعار ارتفعت فى العالم ٠٠ ولا أعتقد ان نقارن الأسعار بالأسعار التى كانت منذ ثلاثين عاما حيث أن الظروف الحالية لتقدير الأسعار غير الظروف الماضية لارتفاع الأجور وارتفاع تكاليف المواد الخام ٠٠ ترد الينا شكاوى تفيد عن سبب عدم الرجوع الى الأسعار الماضية ٠

السيد / احمد على فرج : أرى فى تبعية الشركات والمؤسسات أن تكون نوعية على أساس تبعية الشركات والمؤسسات للوزارات المختصة واقترح الآتى :-

انشاء مجالس عليا برياسة السيد رئيس الجمهورية ٠٠ مجلس أعلى للدفاع ومجلس أعلى للتخطيط لوضع الخطة واقرارها وتعرض عليه متابعة تنفيذها ثم مجلس أعلى لكل الأعمال الحكومية سواء كانت خدمات أو اعمال ٠

المجلس الأعلى للأعمال الحكومية أو الخدمات الحكومية يقسم الى مجالس مؤسسات للانتاج ومؤسسات للخدمات والوسطاء الماليين والتجارة .

مجلس مؤسسة الانتاج يقسم الى هيئات .. الهيئة العليا للانتاج الزراعى والهيئة العليا للانتاج الصناعى وهكذا ...

الهيئة العليا للانتاج الصناعى تشمل المؤسسات العامة غزل ونسج وثروة معدنية وتشمل كل مؤسسة الشركات التى تشرف عليها .

تحدد للمؤسسات الخطة التى تسير عليها وتتبعها وتتبع أهدافها وفى الوقت نفسه تتبع المؤسسات للوزير المختص الذى يوجد فى الهيئة التى ذكرتها وتكون الهيئة برياسة الوزير ووكلاء الوزارة ومديرى المؤسسات وهذا يأتى فى التركيز فى المرحلة التى يقصدها سيادة الرئيس .

السيد الرئيس : أنتم متشابهون فى هذا فيماعدا عن الجزء الأول فقد عقد بعض الشىء .. أنا رأيى أن المؤسسات يجب أن تتبع الوزارات .. والوزير هو المسئول .. وزير الصناعة هو الذى سيحاسب على الصناعة .. ثم بعد ذلك التنظيم الذى " فوق " .. مجلس أعلى برئاسة رئيس الجمهورية .. لا أعرف ان كان رئيس الجمهورية سيتمكن من حضور جلسات هذا المجلس أم لا .. ولكن من الممكن أن ترتب العملية وتسير .. ويمكن للأخ زكريا محيى الدين بالمكتب الذى أنشأه لهذه العملية أن يعمل كلجنة دائمة للمجلس الأعلى للتنمية وتكون هناك سكرتارية ولديها المعلومات اللازمة .. وأنا كرئيس للجمهورية قد لا يكون لدى الوقت الكافى لمباشرة هذه العملية .. والحقيقة أن أغلب القرارات التى أوقعها لا أقرأها .. لأنه ليس لدى وقت لقراءة "الأكوام" المكدسة من هذه القرارات والأوراق .. وأنا أوقع على أساس أن توقيع الوزير المسئول موجود .. وأحيانا اقرأ صفحة أو صفحتين .. وأما كونى عارفا بالمشروعات فذلك لأنى متتبع للعملية .. وأنا لا اعترض على القرارات .. وللأسف هذا هو الواقع .. وقد كان معى حلمى السعيد وهو الذى كان يقرأ ويقول لى ..

والخلاف بعد ذلك فى النقطة التى قالها الأخ زكريا وهى هل تقسم المؤسسات تقسيما نوعيا أو تقسم الى مؤسسات ويكون فى داخل المؤسسة تنافس .. وقد انشىء مؤسستين بدلا من انشاء ٦ أو ٧ مؤسسات بحيث يحدث تنافس بين المؤسستين .

السيد / زكريا محيى الدين : لقد حاولت أن أوضح أن من أهم أهدافنا التصدير .. وهو مرتبط اساسا بنوع السلعة وتكلفتها .. والمنافسة هى الوسيلة الى تحسين نوع السلعة وخفض تكلفة الانتاج .. وقد ركزت على ثلاثة قطاعات .. والقطاع الرابع هو الصناعات الكيماوية .. وقد تكلمت عن النسيج والصناعات الهندسية والمواد الغذائية والصناعات الكيماوية .. ولو أردنا أن ندخل عامل المنافسة فى هذه الصناعات فان ذلك يقتضى وجود ٨ مؤسسات .. وكل مؤسسة فى حاجة الى جهاز ادارى ومجلس ادارة وجهاز حسابى وجهاز قانونى وغيرها .. وفى داخل قطاع كل صناعة ما المانع من اننا فى هذه السلع الأساسية التى نعتمد عليها فى التصدير ننشىء مؤسستين .

السيد الرئيس : بالاضافة الى مؤسسة للمناجم وأخرى للبترول .

السيد / زكريا محيى الدين : أنا أقول أنه من الصعب جدا أن نضع وحدات قياسية .. وكل مؤسسة تنتج نفس السلعة .. ولكن بشكل آخر وتكلفة أخرى رغم وضع مقاييس مراجعة ووحدات قياسية .

السيد الرئيس : بالنسبة لسياسة التصدير .. بعد التنظيم تقول الشركة بأننى فى حاجة الى مواد خام بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات فنقول لها صدرى منتجات بمليون جنيه مثلا .. ولقد صدرنا فعلا الصوف لسويسرا ..

ويوجد فعلا فى انجلترا واليابان منتجات معدة للتصدير .. بعد الحرب كانت جميع الملبوسات لم تستخدم داخل انجلترا بل كانت معدة للتصدير.. وفى رأيى الأخذ بفكرة قيام الشركات التجارية بالتصدير وكذلك المؤسسات .. اذا قالت لى المؤسسة أو الشركة محتاجة لمواد خام بكذا أقول لهـــا صدرى منتجات بكذا .

كمـا أن المثل الخاص بخفض سعر الثلاجات كلما زاد الانتـــاج .. المسافر الى انجلترا يشترى بعض الأشياء ويأخذها معه لأنها قد تكـــون أرخص من السلع الانجليزية لأن هذه البلاد قائمة على التجارة .. وهـذه نقطة من أجل تخفيض الأسعار .. بخصوص صناعة السيارات عندنـــــا لازم تباع العربة "الفيات" بأقل من الأسعار الايطالية حتى يمكن المنافسة وبيع كميات كبيرة .. بالنسبة للثلاجات .. يجب منافسة ثلاجات وستنجهاوس وفريجيدير .. لا نبيع الا اذا خفضت الأسعار .

انجلترا تريد أن تدخل السوق الأوروبية المشتركة لأن استيرادهـــا أكثر من صادراتها .. بخصوص عملية التصدير بالذات من يريـــد أن يصدر يصدر .. تكلمنا فى تأميم الاستيراد ولكن لم نتكلم فى تأمـــــيم التصدير .. عملية التصدير تأتى بعملة صعبة .. وتوضع خطة بزيـــادة التصدير عن السنة التى قبلها وهذا يستدعى التوسع فى التصنيـع .

السيد / عزيز صدقى : أريد أن تكون المنافسة بين الوحدات الانتاجيـة .. اكبر مؤسسات بنك مصر كان فيها عنصر المنافسة .. شركة الحرير بحلـــوان وكفر الزيات رفعا القضايا ضد بعضهما .. تجميع هذه الشركات تحـــت مؤسسة نوعية تحقق أهداف الانتاج .. ورسم سياسة تصديرية محـــددة والتنافس موجود بين الوحدات أما تتبعها لمؤسسات مختلفة لايوجـد أى تنافس .. اذا جعل لكل مؤسسة ٤ صناعات مختلفة فكأننا لم نستفد شيئا .

السيد عبد اللطيف البغدادى : أنا أؤيد الدكتور عزيز فى تقريره ·· لنفرض ان صناعة الغزل والنسيج كلها ستكون فى المؤسسة الاقتصادية ·· ستكون هنـــاك مجموعة شركات ·· والوحدة الانتاجية هى الشركة ·· والتنافس فى شركات المجموعـة الواحدة موجود لان كل شركة قائمة بذاتها ·· وبالنسبة للتدريب سيتوافر اكثر لتوافـر الفنيين ·· وبالنسبة للبحث الفنى فانه سيتوافر أكثر فى مجموعة هذه الشركات ·· وهناك ميزات كثيرة جدا نستطيع تحقيقها ·· أما لو ادمجنا الشركات فان التنافس سينعدم ·

السيد زكريا محيى الدين : أنا اقول ان الضرر سيأتى من المؤسسة المشرفة علـى القطاع الواحد ·· وهل ستسوّى المؤسسة بين الشركات أم ستحاول أن ترتفـع بالقطاع الضعيف وتغذيه بالعناصر اللازمة للنهوض به ؟ ·· ثم اننا لا نستطيـع أبدا ان نشبه القطاع العام بالقطاع الخاص ·· ففى بنك مصر كانت كل شركة مستقلة بذاتها تقريبا ·· ولا نستطيع ابدا أن نقول ان شركة المحلة كانت تخضع لنفس الظروف التى كانت تخضع لها شركة كفر الدوار ·· وظروف القطاع الخاص تختلف كل الاختلاف عن ظروف القطاع العام ·· وعلاوة على هذا فان المؤسسة المشرفة اذا حدث بها خلـل أو ضعف فانها ستضعف القطاع كلـه ·

السيد عزيز صدقى : لقد كان التنافس موجودا فى القطاع الخاص لأن الشركـات كانت مستقلة ·· وهذا لا زال موجودا لان الشركات لا زالت مستقلة ·· وفى بنك مصـر لم تكن هناك شركة تستطيع ان تعمل مشروعا بدون موافقة البنك ·· فهناك جهـاز مشرف ·· والوحدة الانتاجية لهـا استقلالهـا ·· وهذا هو الوضع الموجـود ولم يتغير كثيرا ·· وبالنسبة لعملية التصدير فانه يمكننى ان احصل على (order) بالتصدير وأشغله فى ٤ شركات ·· جزء منه هنا ·· وجزء هناك ·· وهذا يوفـر تكاليف الانتاج ·· وأنا اقول — عن تجربة فعلية — ان التنسيق بين شركات القطـاع الواحد فيه مصلحة كبيرة جـدا ·

السيد زكريا محيى الدين : لقد أوضح الدكتور عزيز صدقى بانه يعطى ماكينة الخياطه رقم ٤٠ لشركة واحدة .. معنى هذا يوجد احتكار وتباع بثمن مرتفع أو بثمن منخفض .. فمن يثبت هذا ؟ لكن لو شركتين تولت هذا الانتاج فسيظهر الفرق بين الثمن فى كل من الشركتين .

السيد عزيز صدقى : كل شركة من الناحية المختصة بها ممكن توفيرها من كل ناحية .. وكل شركة تأخذ الطلبية الخاصة بها وأوضحت ذلك فى مثل الماكينات .

السيد زكريا محيى الدين : الموضوع صعب البت فيه ولو انى أفضل اخذ العملية على خطوتين .

السيد عزيز صدقى : بهذا نقسم الفنيين .. ويوجد عجز فى عدد الفنيين .

السيد الرئيس : يجب البت فى هذا الموضوع فى ظرف اسبوع .

السيد كمال الدين حسين : من الممكن عمل مؤسستين لبعض القطاعات مثل النسيج .

السيد الرئيس : شركة جنرال موتورز تزيد عن قطاع النسيج اضعافا مضاعفة بل انها تنتج الصواريخ .

السيد عبد اللطيف البغدادى : وانتاج بايـر يبلغ ٩٠ مليون جنيه .

السيد محمد النبوى المهندس : هل لهذه الشركات استقلال .

السيد الرئيـــــس : ليس الاستقلال التام ولا الموت الزؤام .. لو أعطى الاستقلال التام كل واحد يعتبرها عزبته .. هو استقلال فى حدود .. أتمنى ألا يكون لمؤسسة الادوية الاستقلال التام لانهم سوف " يبوظوا الدنيا " .

أقول لهم مركزية فى الخطة الكاملة وفى طريقة العمل ولا مركزية فى العمـــل .. أى توجد رقابة .. ويكون مرتبطا بالخطة فى الانتاج .. ولكن ممكن للشركـــة أن تطلب انتاج شئ معين غير وارد فى الخطة باضافة مبلغ بسيط فيمكن ان نوافق لهـــا على انتاجـــه .

السيد محمد النبوى المهندس : تقوم المؤسسات بوضع الخطة .

السيد الرئيـــــس : تضع المؤسسات الخطة ولكن للشركات ان تطلب التعديل فيها ونحن نوافق على هذا التعديـل .

السيد زكريا محيى الدين : حسب قواعد الادارة لا يصح ان تتولى أى مؤسسـة الاشراف على أكثر من ٣٠ الى ٥٠ شركـة .

السيد الرئيـــــس : من الممكن عمل مؤسسة واحدة للغزل ويكون داخلها مجموعتين .

السيد عزيز صدقى : يعنى الاشراف القـــوى .

السيد على صبرى : يمكن ادماج كثير من الشركات فى قطاع واحد .. ولكـــن لا يمكن الادماج حاليا .. أما بخصوص الجودة والسعر .. فتتولى الشركـــات التصدير .. وهذا يجعلها ان تقوم بتخفيض تكاليف الانتاج وتحسين السلعة حتى يمكنها منافسة السلع الاخرى .. واذا تمكنت الصناعة من استكفاء نفسها فهـــذا مما يسر له الدكتور عزيز صدقى .. وأرى ان يقوم كل مصنع كوحدة بالتصدير بقـــدر احتياجاته من المواد الخام أو قطع الغيار ولكن بخلاف ما يصدر فعلا وهو ٤٥ ألـف طن غزل ونسيج .

السيد عبد اللطيف البغدادى : بخصوص توفير النقد الاجنبى .. المفروض مـن كل النقـد يصـب فى وزارة الاقتصاد وتوزعـه بالتالـى .. ولكن رغبة الدكتـور عزيز صدقى وجود احتياطى من النقد فى كل قطـاع .

السيد الرئيـــس : العملية ليست عملية مقايضـــة .

السيد عزيز صدقى : موافق على رأى الاخ على صبرى .. وفى المستقبل يمكـــن القول أن الشركات لا تأخذ نقد اجنبى .. لكن حاليا من الصعوبة أن نقول هذا .. لان هذا يتطلب سياسة .. وما هى سياستنـا فى الانتـاج ؟ الانتاج لم يكـــف الاستهلاك المحلى لبعض السلع .

السيد الرئيـــس : العمل على زيادة الانتاج .. وفى التقرير المقدم عـــن الصناعة انه توجد طاقات معطلـة لم تستغـل .

السيد عزيز صدقى : فى المرحلة التى نحن فيها .. نحدد قدرا معينا للتصدير وخاصة اذا كانت تباع بالعملة الصعبة .

السيد حسين ذو الفقار صبرى : بخصوص التنظيم تحتاج الاسواق الافريقية والاسيوية الى نوع خاص من الانتاج .. وتقوم بعض المصانع الاوربية بتخصيص انتاجها للتصدير حسب الاذواق الخارجية .

السيد الرئيس : بالنسبة للتنظيم نسير على " النوعى " .. وعلى اساس ان تتم عملية التنظيم فى يومين .. ويمكن ان تجتمع لجنة من الاخ البغدادى والاخ زكريا وحسين الشافعى وكمال الدين حسين والدكتور عزيز صدقى عن قطاع الصناعة والدكتور مصطفى خليل عن قطاع المواصلات والدكتور القيسونى عن البنوك والتجارة بحيث يكون البنوك والتجارة والتأمين كل على حدة .. والدكتور رمزى استينو عن التموين والدكتور نجيب حشاد عن التعاون الزراعى والدكتور النبوى المهندس عن قطاع الادوية والدكتور حاتم عن السياحة وكمال رفعت عن التأمينات الاجتماعية واحمد فرج عن التخطيط .

وبالنسبة لمصانع الادوية .. هل نجعلها تابعة للصناعة ؟

السيد عزيز صدقى : بالنسبة لانتاج المصانع فقط يكون تابعا للصناعة .. وأنا أخشى من دخول التوزيع مع الانتاج حتى لا " تغرق " مؤسسة الادوية .. ولا زال الجزء الاكبر من العملية فى هذه المرحلة قائما على الاستيراد .. وأنا سيان عندى أن تكون العملية كلها فى الصناعة أو يكون الانتاج فقط .

السيد الرئيـــــس : أنا رأيى ان تكون المصانع تابعة لوزارة الصحة .. وأنا لا أقصد ان تكون صناعة الادوية تابعة لمؤسسة التوزيع التى هى الهيئة العليـا .. فالصناعة شئ .. والتوزيع شئ آخـر .. والتوزيع الداخلى شئ ثالـث .

السيد حسين الشافعى : فى عملية الادوية .. سياسة التصنيع ترتبط بعملية الاستيراد .. وهم لديهم حوالى ١٦ ألف صنـف .

السيد الرئيـــــس : اننا فى سياسة التصنيع نسير على أساس ان كل الاشياء التى سنتوردها يجب ان نصنعهـا .

السيد حسين الشافعى : ان عملية التوزيع تكمل الصورة .. فهو يستورد ويخطط للتصنيع ليقلل من الاستيراد .. ثم يقوم جهاز آخر بعملية التوزيع .

السيد الرئيـــــس : ان التصنيع نفسه فى حاجة الى اعادة نظر .. انهـم يصنعون " سترات " فوّارة .. ولكنها لا تفور .. ويصنعون الزجاجة ورقبتهـا " معوجة " .. وفى الخارج يصنعون أشياء أرخص من التى نصنعها .. وعندنـا " السلفا " الخاصة " بالغرغـرة " يغطون زجاجتها " بفلـة " لا يمكن انتزاعهـا من الزجاجة .. ودائما تسقط داخل الزجاجة .. ثم استبدلوها بجلدة .. والمصانع الاجنبية يضعون لها " بلاستيك " .. وهى قد تكون أرخص من الجلدة .. ونحـن لدينا مصانع البلاستيك وفيها طاقات معطلـة .

السيد عزيز صدقى : ان المصانع التى لم تستكمل نتولى تكملة انشائها .

السيد الرئيس : بالاتفاق مع وزارة الصحة .

السيد عزيز صدقى : نعم .. وتكلمت فى هذا مع الدكتور النبوى .

السيد حسين الشافعى : بخصوص الادوية .. الكمية التى صدرت للصومال كانت صناعتها ممتازة وأعجب بها الصوماليون .

السيد محمد النبوى المهندس : سيادة الرئيس وافق على مناقشة موضوع الادوية الاسبوع القادم .. وسأعد مذكرة فى هذا الموضوع .

السيد الرئيس : كما سيناقش مع هذا الموضوع موضوع المستشفيات والمبرات ويعتبر السيد وزير الصحة مسئولا عنها مسئولية كاملة .

السيد عبد اللطيف البغدادى : كل سرير فى مستشفى يأخذ ١٠٠ مائة جنيه اعانة من الدولة .. هل يدخل فى التصنيع المصانع الحربية والانتاج المدنى .

السيد الرئيس : بالنسبة للمصانع الحربية .. سياستنا تكون كالآتى :-

المصانع الحربيـة ٠٠ الاساس فى انتاجها ٠٠ الانتاج المحلى ٠٠ أمـا الانتاج المدنـى فيكون بالنسبة للطاقات المعطلة بدون التوسع فيها ٠

السيد عبد اللطيف البغدادى : لو وجـد مصنع ينتج اجهزة الراديو ٠٠ هـل يدخل فى التنظيم على اساس وحدات متماثلـة ؟

السيد الرئيـس : لا داعى لدخول المصانع الحربية فى التنظيم ٠٠ لكـن لها تخطيط ويكون معروفا الآتـى : المصانع الحربية ليست مؤسسة صناعية ولكنهـا مؤسسة حربية ٠٠ والطاقات المعطلة هى التى تدخـل فى الانتاج المدنـى ٠

السيد عبد الوهاب البشرى : فى الواقع الهدف الاساسى للمصانع الحربيـة الانتاج الحربى واستثمرت لهذا الغرض مبالغ كبيرة جدا ٠٠ وقد استوفيت الخطـة بالكامل بالنسبة للانتاج الحربى ٠٠ وحجم الاستثمارات كبير جدا بالنسبة لحجـم الانتاج ٠٠ مثال ٠٠ نأخذ بما لا يزيد عن مليونى جنيه فى السنة وبعض الاستثمارات وصلت الى ١٨ مليون جنيه ٠٠ اذن توجد خسارة كبيرة جدا ٠٠ يجب ان نفكـر ٠٠ ويجب ان نكون على أهبـة الاستعداد باستمرار ولم نعطل شيئا اذا طرأ طـارئ ونعمل على تدريب العمال ٠٠ موقف المصانع الحربية الآن عبؤها كبير جدا علـى الدولة ٠٠ وحسب توجيهات سيادة الرئيس نسير بالمصانع الحربية حتى تكفى نفسهـا ونكتفى ذاتيـا ٠٠ كما توجد معدات نحملها بأعباء كثـيرة ٠

ان خطة الانتاج كبيرة ومتسعة ولكن توجد حدود للآلة نفسها ٠٠ الماكينـة ليس فيها مرونة ٠٠ وذات نفس التشكيل فيـه حاجات ظاهرة ٠٠ أتخذت خطـوة لتفريغ أجهزتنـا ٠

سرنا فى هذه الناحية ٠٠ مصنع الظروف ٠٠ نجد ان الاستثمار الذى صرف على المبانى والمرافق يمثل ٤٠ أو ٤٥٪ من استثمار المصانع الحربية ٠٠ اذن هذه هى فعلا تحقق خسارة فى الانتاج ماديا ومعنويا ٠٠ ماديا من ناحية الدولة ٠٠ ومعنوية ٠٠ تعمل عملية كبت بالنسبة لمن يعملون بالمصانع ٠٠ وقلنا نحيى هذه الوحدات بخلق صناعة جديدة داخل المصنع أو خارجه ونستعين بالجهاز التنظيمى ٠٠ وعندما ننشىء هذه الخلية تخلق مركزا للنشاط الداخلى ونضرب عصفورين بحجر واحد ٠

العملية فعلا كانت الخطوة الثالثة فى سياسة التحور من الانتاج الحربى الى الانتاج المدنى ٠٠ وفى الحقيقة كان طموحنا فى هذه الناحية اكثر بعض الشىء ٠٠ بدأنا مشروعات التحميل وتوجد سوق تصنيعية كبيرة ممكن نتوسع فيها اذا أعيد النظر فى خطتنا ٠٠ ولا مانع ان يخصص مصنع فى الانتاج المدنى ٠٠ فمثلا مصنع التليفونات ٠٠ بدأنا العمل على اساس ان بعض الاجهزة تعمل فى مصنع ذخيرة معينة وحسب توجيه سيادة الرئيس توسعنا فى حجم التليفونات وقلنا ننشىء مصنع متكامل بجانب المصانع الاخرى ٠٠ اليوم نجد ان صناعة التليفونات تفرعت فعلا من الصناعة الحربية ثم استقرت ووصلت الى هذه المرحلة ٠٠ والمثل الآخر ٠٠ يوجد مصنع الديزل ٠٠ نحن ننتج الديزل على ماكينات الذخيرة ٠٠ ولكن لأجل ان نصل مرحلة اقتصادية فى هذا الموضوع ٠٠ أخذنا اذن بعمل مصنع آخر للديزل فى نطاق العملية على اساس القاعدة الموجودة حولها حتى تخدمها فى نواحى كثيرة جدا ٠٠ الوحدة الانتاجية تتكلف ١٠٠ الورش المساعدة تتكلف ٣٥٪ ٠٠ آخر مشروع أخذناه لتنفيذه مشروع الالكترونات وليس مركز على صناعة حربية وبدأنا نتخذ خطوات تنفيذية فى هذا المشروع ٠

معظم المشروعات التى فيها تحميلية تفرعت فعلا عنها مشروعات التليفونات والديزل والالكترونات ٠٠ وفعلا المعنويات تزداد كلما ازداد حجم النشاط وأرجو ألا نحرم من العمل اذا وجدت هناك مشروعات حتى ولو كانت من الناحية المدنية الصرفة ٠٠ لان المختصين فى الناحية الحربية موجودين ولكن تشغيل العمال يوجد التوسع ويخلق روح من النشاط يشعر كل واحد انه يشارك فى بناء بلده ٠

السيد الرئيس: المصانع الحربية ٠٠ تختص بالانتاج الحربى ٠٠ وسوف تنتج الرشاشات ثم المدافع وتسير فى صنع الدبابات ٠٠ ثم كل مصنع من هؤلاء المصانع اذا حملت عليه انتاج مدنى كان بها ولكن لا يقال بان الصناعة "الفلانية" تصير مدنى صرف ٠٠ ولا مانع من الصناعة التى تقوم على الخبرة الحالية ٠

السيد / عبد الوهاب البشرى : ان اهتمامنا الأساسى بالانتاج الحربى .. ولذلك فاننا نخسر .. وقد خسرنا هذا العام ١٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه فى الانتاج الحربى .. وكسبنا فى الانتاج المدنى .. فعملية الاكتفاء الذاتى هى الأساس وهى المعيار .

السيد الرئيس : لكن الاساس هو ألا تكون عندكم طاقة معطلة .. وليس من الضرورى أن تأخذوا صناعة بكاملها .. وممكن أن تأخذوا جزءا من صناعة وتوردوها للمصانع الأخرى .. وكان من الممكن أن تقوم صناعة تليفونات وأنتم تشغلون ٤٠ ٪ من هذه الصناعة وتوردوا للمصانع .

السيد / مصطفى خليل : هذا هو الذى حصل .

السيد / عبد الوهاب البشرى : رأى سيادتكم هذا رأى سليم .. انما فى البداية تكون مشكلة الانتاج عميقه جدا .. فنحن هنا مثلا نتكلم عن المؤسسات ونقول ان الشركات لابد أن تجمع .. فمن باب أولى على مستوى المصنع الواحد يجب أن يكون هناك تكامل .. ثم هناك أيضا مشكلة التعديلات المستمرة ..

السيد الرئيس : هذا هو الهدف .. وقد ابتدأ الانتاج المدنى من عام ١٩٥٦ .

السيد / عبد الوهاب البشرى : أول انتاج مدنى لنا كان فى عام ١٩٥٧/ ١٩٥٨ .

السيد الرئيس : أنا طالبت بالانتاج المدنى عام ١٩٥٦ بعد أن ذهبت الى يوغوسلافيا ورأيت النظام المتبع هناك .. وقلت نتبع نفس الطريقة فنقوم بالانتاج المدنى ونحمل على الانتاج الحربى .

السيد عبد الوهاب البشرى : ان مصنع الاسلحة فى يوغوسلافيا هو الذى يقوم بانتاج سيارات "فيات" وينتج أيضا "الموتوسيكلات" .. ومثل هذا يخلق فى المنشأة حياة .

السيد الرئيس : ولكن يجب أن يكون فى ذهنك دائما أن الاساس هو الصناعة الحربية .. وتغطى أل (Waste) بالصناعة المدنية .

السيد / عبد اللطيف البغدادى : هناك صناعات خاصة بمنتجات الألبان والاطعمة المحفوظة .. فهل تكون تابعة لوزارة التموين أم لوزارة الصناعة ؟ .

السيد الرئيس : ليت وزارة التموين تسير على نظام التعاون .. وأنا عندى أمل فى نظام التعاون .. وهذه العملية ليست سهلة .

السيد / عبد اللطيف البغدادى : وزارة الصناعة هى التى ستنتج وتورد للجمعيات التعاونية ، بالنسبة لمؤسسة المقاولات .. هل تتبع وزارة الاسكان ؟ .

السيد / مصطفى خليل : بالنسبة للمقاولات .. أرى أن المؤسسات التى ستكون تابعة للوزارات ولديها انشاءات يجب أن تتبعها بعض شركات الانشاءات .

السيد الرئيس : نحن جمعناها ..

السيد / زكريا محيى الدين : ان مؤسسة النقل والانشاءات تشمل سيارات الاوتوبيس وانشاء الطرق والكبارى .. وهناك اشياء ستظل مشتركة والمؤسسات تخدم بعضها .

السيد الرئيس : مؤسسة المقاولات تتبع وزارة الاسكان .

السيد / كمال رمزى استينو : أرى أن تظل المطاحن ومضارب الأرز ومصانع الثلج تحت اشراف وزارة التموين .

السيد الرئيس : لا مانع .

السيد / عبد المحسن أبو النور : هل ستجمع شركات استصلاح الأراضى فى مؤسسات ؟

السيد الرئيس : عملية استصلاح الأراضى تختلف .. لانه قد تصلح أرض ولم تعجب .

السيد / ابو المحسن أبو النور : هل ستكون فى مصلحة واحدة .

السيد الرئيس : نعم .

السيد / زكريا محيى الدين : شركات الفنادق والسياحة والبنوك هل نعمل لهم مؤسسة مستقلة ؟ وكذلك شركة الطيران العربية .

السيد / صلاح الدين هدايت : بالنسبة لتتبع المؤسسات للوزارات .. أخشى ان الروتين يعطل سير العمل .

السيد الرئيس : لن تكون مصلحة حكومية تسير بالروتين الحكومى ..

السيد / صلاح الدين هدايت : أرى أن تركز فى وزارة واحدة ..

السيد الرئيـــــس : اذا وجد أى خلل فى التنظيم فسيعاد التنظيم مرة أخرى .

السيد / فتحى الشرقاوى : أرى وضع قواعد لتنظيم العمل والرقابة تبين علاقة الوزيـــر بالمؤسسة وعلاقة المؤسسة بمديرى الشركات .

السيد الرئيـــــس : بخصوص الرقابة .. سوف نتفق على استمارة التخطيـــــط يجب تكون استمارة موحدة توزع .. والأخ عبد اللطيف البغدادى يعد لنا الفرقـــــة الخاصـة بها .

السيد / عبد اللطيف البغدادى : لقد شكلـت لجنة على أساس أن تعمل ٤ عدد استمارات تعطى الصورة الكاملة ...

السيد / زكريا محيى الدين : لقد شكلت لجنة من التخطيط والصناعة والتموين والمؤسسات واستقر الوضع على تشكيل لجنة تتولى وضع نموذج لهذه الاستمارة .

السيد / مصطفى خليل : يوجد نوعان من الرقابة .. رقابة داخلية لكل وحده ورقابة عامة .

السيد الرئيـــــس : يمكن تلخيص ماقيل .. يوجد المجلس الاعلى للتنمية أو أى اســـــم آخر له .. يكون مع الجهاز الموجود مع الأخ زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وتوجـــــد المؤسسات المختلفة .. الصناعة .. الاسكان .. الى آخر العملية .. ثم يدخل تحـــــت كل نوع التوزيع على أسس ..

السيد / كمال رمزى استينو : مؤسسة الثروة المائية .. أرى أن تتبع للسيد / حسين الشافعى .

السيد الرئيـــــس : لامانـــــع .

السيد / عبد المنعم القيسونى : ماهى العلاقة بين التأمينات الاجتماعية وشركـــــات التأمـــين ؟ .

السيد الرئيـــــس : من رأيـى .. شركات التأمين تتبع وزارة العمل .. حـــــتى ديوان الموظفين يتبع وزارة العمل .

السيد / فتحى الشرقاوى : ديوان الموظفين يحتاج الى جلسة خاصة لدراسته .

السيد الرئيـــــس : اذا احتاج لها .. لامانع .. ممكن عمل جلسة مع الأخ كمال الدين حســـين .

السيد / عبد اللطيف البغدادى : سيعاد تنظيم ديوان الموظفين .

السيد الرئيـــــس : التأمينات الاجتماعية تكون مع وزارة العمل .. بنك التسليـــف الزراعى والتعاونى .. وضعه كما هو فى المؤسسة التعاونية .. يجب البت فى هذا الموضـــوع بسرعة .. موضوع النقد الأجنبى والتسهيـلات الائتمانية .. تبحث . وكذلك تقارير المتابعة .

السيد / عبد اللطيف البغدادى : تصل تقارير المتابعة كل أول يناير .

السيد / عبد الوهاب البشرى : أرجو أن يكون تقرير المتابعة الخاص بالستة أشهر يقـــدم يوم ١٥ بدلا من يوم ١٠ فى الشهر .

السيد الرئيس : لا مانع .. ثم ان موضوع اللوائح والقوانين موضوع أوسع من الذى تكلم فيه الدكتور عزيز صدقى .. ومن العيوب التى تورطنا فيها عدم تغيير جميع القوانين واللوائح .. وقد سبق أن شكلت لجنة لهذا الغرض وسارت فيه شوطا كبيرا لتغيير بعض القوانين التجارية والمالية والاحوال الشخصية .. ونطلب من الدكتور عزيز عمل مشروع يبحث فى اللجنة الاقتصادية فيما يختص بالقوانين واللوائح الخاصة بالاقتصاد والتى يرى تغييرها .. ومن لديه مقترحات فى هذا الشأن يتقدم بها .. ومن الافضل اصدار قانون بالغاء جميع القوانين وفى نفس الوقت نصدر قوانين جديدة تتمشى مع الوضع الحالى .

السيد / فتحى الشرقاوى : هذا الموضوع كان قد أثاره الاخ كمال الدين حسين فى اللجنة التشريعية .. فالقوانين واللوائح لابد أن يعاد النظر فيها .. وقد كلفت أن أقدم مشروعا عن خطة العمل واللجان التى ستقوم بتنفيذ ذلك .. وأنا قد استعرضت ما دار من محاولات فوجدت أن اللجان كادت أن تفرغ من عملها فعلا .. ثم جاء حدث الوحدة .. فاقتضى هذا أن يعاد النظر على أساس توحيد التشريعات .. فاجتمعت ٤٤ لجنة فرعية .. وقطعت شوطا كبيرا .. ثم حدثت الحركة الانفصالية .. والآن .. الحدث الجديد الذى يجب أن يعاد النظر على ضوئه فى هذا المجهود الضخم هو القفزة الاشتراكية التى تضمنت تشريعات سنة ١٩٦١ .. فهذا يقتضى اعادة النظر فى الموضوع كله .. خصوصا وقد لوحظ أن الاحكام منها القليل النافع ومنها الكثير الذى لانفع له .. ومن يوم أن قامت الثورة حاولت أن تربط نفسها بتشريعات .. وهذا غير الثورات الأخرى .. وهى ميزة لها .. وفيما يختص بالتشريعات فقد صدر منها "كذا" ألف تشريع .. وكل هذا فى حاجة الى عملية تصنيف وتجميع و "غربلة" .. فكثرة عدد هذه التشريعات يثقل مهمة القاضى والناس ايضا .. ثم هناك رسوم مثقلة لكاهل الناس مثل رسوم التقاضى والتسجيل .. وقد شكلت لجنة فى وزارة العدل للتخفيف عن الناس فى هذا الشأن .

السيد الرئيس : سنعيد النظر فى كل هذا .. وياليتنا — بعد ستة أشهر مثلا — نلغى كل القوانين ونصدر قوانين جديدة .. حتى نكون دولة تسير بقوانينها فعلا وليس بقوانين محمد على .

السيد / كمال الدين حسين : هذا مانسير فيه فعلا .. ونحن نبحث عن القوانين الاساسية لان مجموعات القوانين الفرعية لانهاية لها .

السيد الرئيس : ان لجان سنة ١٩٥٦ كادت أن تنتهى من ذلك .

السيد / كمال الدين حسين : ولكنها لم تكن تعمل على أساس الثورة الاجتماعية .

السيد الرئيس : ان دستورنا القادم — لهذا السبب — لن يكون مثل دستور سنة ١٩٥٦ .. ولذلك قلت ان العمل بدستور سنة ١٩٥٦ يعتبر خطوة الى الوراء .. لاننا خطونا خطوات كبيرة جدا الى الامام .

السيد / عبد اللطيف البغدادى : بالنسبة للتعريفة الجمركية التى أثارها فى التقرير .. هناك مشروع .. وقد وافقت عليه وزارة الاقتصاد .. وسيستغرق جهاز الجمارك شهرين حتى يتدرب على التعريفة الجديدة .. وسنحدد موعدا لتطبيقه بعد صدوره .

السيد الرئيس : هل هناك أمور أخرى ؟ .. الجلسة القادمة موعدها يوم الأحد المقبل فى تمام الساعة السادسة .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(انتهى الاجتماع فى تمام الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء) .